صاحب العمل دون ان يدفع أجر العمال.

ويمتد عسف الاحتلال ليطال العمال في المناطق المحتلة ذاتها. وممارساته، هنا، ذات طابع قمعي متنوع، حيث تتعرض النقابات العمالية المناضلة في الضفة الغربية والقطاع لتدخل سلطات الاحتلال المباشر في الشؤون النقابية، في الانتخابات أحياناً، وفي محاولة شطب نقابات القدس من الاتحاد العام لعمال الضفة أحياناً أخرى، ولتعطيل إصدار اجازات بنقابات جديدة، واغلاق النقابات واعتقال النقابيين النشطاء وفرض الاقامة الجبرية عليهم.

وفوق كل ما ذكر، يبدو ان استمرار تدهور الاقتصاد الاسرائيلي، نتيجة للتكاليف العسكرية والتوسعية وارتفاع نسبة البطالة في اسرائيل، حيث يصل عدد العاطلين عن العمل الى ١٢٠ الفاً[١٧]، سينعكس ليكون على حساب العامل الفلسطيني.

وقد أخذت بوادر هذه الظاهرة تتفاقم منذ بداية العام ١٩٨٤، حيث يتم الفصل، أولاً، في صفوف العمال العرب من المؤسسات الصهيونية، على الرغم من الاستغلال الكبير الواقع عليهم.

هجرة الايدي العاملة

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تسود الضفة والقطاع المحتلين، ومع ازدياد التكاثر السكاني في هذه المناطق بنسبة ٤٥ ـ ٥٠ بالالف[١٨] سنوياً، من الطبيعي ان تتفاقم ظاهرة الهجرة للبحث عن فرص عمل. ويلاحظ ان الفلسطينيين من المناطق المحتلة قد اتجهوا، أساساً، للعمل في الدول العربية النفطية. وتتسم هجرتهم هذه بانها تكون، في الغالب، مؤقتة، وبانها غير عائلية، حيث يسافر رب العائلة او شبانها، بينما يظل الباقون في الوطن يتلقون مصدر عيشهم من الخارج. وقد رأينا في الجدول الرقم ١ النصيب المرتفع للدخول الآتية عن هذا الطريق، في مجمل الانتاج الوطني، حيث تبلغ نسبتها منه ما يتراوح بين ٢١,٤ بالمئة و ٣٦,٣ بالمئة.

على ان للهجرة للعمل في الخارج آثارها السلبية في واقع الصراع الديمغرافي الوطني القائم في الضفة والقطاع المحتلين بين المواطنين الفلسطينيين، من جهة، وسياسة الاستيطان الاسرائيلية، من جهة أخرى. اذ لا يندر ان يتساقط المهاجرون للعمل في الخارج في اغراء الاستقرار بعيداً عن وطنهم. كما ان ابتعاد الشبان الى مراكز عملهم يؤثر في نسبة تزايد السكان. وقد قدر عدد المهاجرين للعمل ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨١، بحوالى ١٤٠ الفاً[١٩]. ولعله نتيجة لذلك تدنت نسبة الزيادة السكانية في الضفة المحتلة مع بداية الثمانينات الى ما دون ١ بالمئة. ومع ازدياد عدد المستوطنين، ارتفعت نسبة اليهود الى العرب في الضفة العام ١٩٨٣، الى ١٤,٤ بالمئة. وهذه لا شك مؤشرات خطرة.

في كل حال، يبدو ان بعض التطورات، مثل انشاء عدد من الجامعات في الضفة الغربية والقطاع، وبعض الاجراءات التي هدفت الى تقنين العبور على الجسور، بحيث لا تكون الرغبة في الهجرة سائبة، وانخفاض مستوى استيعاب العمالة في سوق البلدان النفطية، قد حدّت، نسبياً، من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة. اذ عادت نسبة الزيادة السكانية في الضفة فارتفعت، العام ١٩٨٢، الى ٢,١ بالمئة[٢٠]. لكن السيطرة على مخاطر ظاهرة الهجرة من الضفة والقطاع لن تتم الا من طريق دعم كبير يخلق مشاريع واستثمارات تتيح فرصاً اكبر